

## كوا لينا

تمتلى الأوساط  
«الإسرائيلية»  
بسيناريوات مصالحة  
أميركية مع حكومة  
تننياهو حول التفاهم  
النوي مع إيران، بحيث  
حدّد تننياهو الثمن  
للتغاضي والقبول وطى  
الصفحة ومواصله  
العلاقة الإيجابية بإدارة  
أوباما، وهو الحصول  
على عشرة مليارات  
دولار نصفها تمويل  
لحكومة المأزومة  
ليلفّقها على الاستيطان،  
ونصفها لأخرى مساعدات  
عسكرية، بينها أحدث  
الطائرات من جبل  
«أف 35» التي رفضت  
واشنطن تسليمها سابقاً،  
ويبدو أنّ الأمر الآن  
متيسّر...

## الجيش السوري يحارب «داعش» وأميركا

■ **حيدر مصطفي**

بعمليات موضعية. الأمر المفاجئ والذي يبدد صحة كلام النشطاء، هو ما أفادت به مصادر خاصة عن إرسال الجيش السوري تعزيزات ضخمة جداً منذ بدء معركة تدمر وتمكنها خلال يومين من قلب الموازين في صحراء البادية. بالتوازي مع المواجهات العنيفة التي خاضها الجيش السوري مع مقاتلي «داعش» في تدمر ومحيطها.

أمر الرئيس الأميركي باراك أوباما بتنفيذ عملية عسكرية انغماسية شرق سورية، الهدف منها، قتل المدعو أبو سيف أبرز قياديين «داعش» المختصين في الشأن المالي والنفطي. واشنطن أعلنت على لسان وزير الدفاع الأميركي أشتون كارتر أن العملية نفذتها مروحيات عسكرية تابعة للجيش الأميركي قامت بإنزال وحدات مقاتلة تمكّنت من قتل أبو سيف واعتقال زوجته وقتل واعتقال عدد من العناصر. وأكدت واشنطن أيضاً أنها لم تملّ الدولة السورية بقرار العملية، وشددت على أن النظام السوري لم ولن يكون جزءاً من عملية مواجهة تنظيم «داعش»، وبالتالي تنفي التنسيق معه في الوقت الحالي وفي المستقبل.

المفارقة الأولى تكمن في عدم قدرة واشنطن على الاعتراف بأن عملية إنهاء وجود تنظيم «الدولة الإسلامية» في العراق والشام، لا تكتمل إلا بالتنسيق مع الدولة السورية والجيش السوري. المفارقة الثانية هو التساؤل الذي يلف عملية الإنزال، فلماذا لم

أعلن المرشد الأعلى للجمهوريّة الإسلاميّة علي خامنئي أن بلاده لن تسمح لأيّ جهة أجنبيّة بتفتيش أي منشأة عسكريّة إيرانيّة. وأضاف في خطاب لقاؤه أمس في جامعة الإمام الحسين «لدي أخبار تفيد بأن الأعداء مع بعض المسؤولين السفهاء في الخليج الفارسي يستعدون لإبصال حرب بالنيابة إلى حدود إيران».

وقال إن «رد إيران على أيّ عدوان عسكري سيكون قاسياً جداً» مشيراً إلى «أن عليهم أن يفعلوا أن أي شيطنة تستهدف إيران سيكون ردنا شديداً عليها»، لافت إلى «أن بلاده لن تسمح أبداً لأبصار الوصول إلى علماتها النوويين، كما تطالب القوى الكبرى».

بإحباط من جهة، أن على الشعب الإيراني أن يعلم أن نهاية المفاوضات النووية ستكون فخراً لهذا الشعب، مؤكداً أن الشعب يساند ويقف إلى جانب الفريق النووي المفاوض. وأضاف روحاني أمس في كلمة ألقاها في مدينة تبريز، أن إيران بلغت مرحلة مهمة جداً على الصعيد الدولي، وهي إلحاق الهزيمة

وكان الناطق باسم المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية بهروز كالوندي قد أعلن في وقت سابق أن طهران ستسمح لفقشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة المجمع العسكري في بارشئين، ولكن لمرة واحدة فقط.

وقال خامنئي في تصريحاته عن المسؤولين الإيرانيين الذين

طهران تؤكد أن فريق التفاوض الإيراني سيواجه بحزم أي مطالب مبالغ فيها  
خامنئي: لن نسمح بتفتيش منشآتنا العسكرية أو التحقيق مع علمائنا

المحافظة على حقوق البلاد وصامد، وهو يعتمد المنطق في الحوار». وأشارت المتحدثة الإيرانية، التي أن الفريق النووي الإيراني المفاوض على مستوى مساعي وزير الخارجية توجّه (أمس)، إلى فيينا، وقالت: «هناك مواضع جادة مطروحة على جدول الأعمال، والمفاوضات متواصلّة لملء الفراغات وما يعرف «بين الهالين» وحتى أن بعض القضايا في حاجة إلى قرار سياسي لذا فإن المسار المنطقي والمعتقول يستمر خطوة خطوة».

ولفتت أفخم إلى أن عمليات صياغة النص لم تنته، وقالت: «على كل حال سيأتي يوم التوقيع، مشددة على أنه في يوم التوقيع على الاتفاق النووي النهائي يجب أن يصدر قرار من مجلس الأمن الدولي بإلغاء الحظر عن إيران، ويتعين على جميع الأطراف تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق بالتزامن مع بعضها البعض»، وأكدت أنه ينبغي أن تصدر التصريحات حول المفاوضات النووية عن أعضاء الفريق النووي الإيراني المفاوض.

الراحة من الركود الاقتصادي في البلاد. وفي السياق، أكدت المتحدثة باسم الخارجية الإيرانية مرضية أفخم، أن الفريق النووي الإيراني المفاوض سيواجه ويحزم أي مطالب مبالغ فيها، مشيرة إلى أن إيران لا تقبل بمفاوضات تتناول قضايا غير الموضوع النووي. وأضافت أفخم أمس في لقائها الصحافي الأسبوعي، رداً على سؤال حول تراجع المسؤولين الأميركيين عن بعض الإنفاقات الأولية بخصوص موقع «فردو» أو نطاق التفويض، ورد إيران على نضض هذه العهود «أن المطالب المبالغ فيها من الأساليب التي يعتد بها الطرف الآخر في مفاوضاته وهذا ما حصل خلال جولات التفاوض المختلفة، إلا أن فريق التفاوض الإيراني وقف بحزم بوجه هذه المطالب المبالغ فيها». وأوضحت «أن الطرف الآخر يحاول طرح جميع المواضيع أثناء المفاوضات، لكن إيران لا تقبل بمفاوضات تتناول قضايا غير الموضوع النووي، مشيرة إلى أن الفريق النووي الإيراني عازم على



روحاني من جهته، أن على الشعب الإيراني أن يعلم أن نهاية المفاوضات النووية ستكون فخراً لهذا الشعب، مؤكداً أن الشعب يساند ويقف إلى جانب الفريق النووي المفاوض. وأضاف روحاني أمس في كلمة ألقاها في مدينة تبريز، أن إيران بلغت مرحلة مهمة جداً على الصعيد الدولي، وهي إلحاق الهزيمة

الكرملين: سترد حال نشر أوكرانيا صواريخ أميركية على أراضيها  
كيف تلغي اتفاقية التعاون العسكري والتقني مع روسيا

تعزيز علاقاتهم مع الاتحاد الأوروبي كارتة، مشددا على ضرورة أن لا تلحق هذه العمليات الضرر بمصالح روسيا. وقال الوزير الروسي «الشرط الوحيد الذي نصر عليه هو أن تكون هذه العمليات شفافّة ولا تنطوي على أي معان خفية»، مؤكداً أن موسكو مستعدة إلى تحقيق الانسجام بين عمليات التكامل وتوازن المصالح. وأكد لافروف أن الأزمة الأوكرانية تطورت بعد رفض الاتحاد الأوروبي حجج موسكو في شأن ضرورة التوصل إلى اتفاق حول إقامة منطقة تجارة حرة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي أخذ في الاعتبار التزامات كيف في شأن منطقة التجارة الحرة في إطار رابطة الدول المستقلة.

من جهة أخرى، قال الوزير الروسي إنه لا يرى اتفاقاً لانضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، مشيراً إلى أن قمة أوكرانيا – الاتحاد الأوروبي التي عقدت مؤخراً في كييف تحدثت عن دعم إجراء إصلاحات مختلفة من دون ذكر اتفاق الانضمام إلى الناتو أو الاتحاد.

وفي شأن العلاقات الروسية – الأميركية أكد لافروف أن بلاده تعتبر محاولات واشنطن لدعم قوى مناهضة للحكومة في روسيا مدبرة للعلاقات بين البلدين، لافتاً إلى القانون الأميركي حول دعم الحرية في أوكرانيا الذي ينص على تخصيص نحو 60 مليون دولار لتمويل هذا النشاط. وقال إن موسكو حذرت واشنطن من أن هذه الخطوات غير مقبولة. كما أكد وزير الخارجية الروسي أن هناك حرباً إعلامية تجري في وسائل الإعلام العالمية ضد روسيا، مشيراً إلى أن موسكو لا تهتم بهذه الحروب، مضيفاً أن هناك مبادرة طرحها في الكونغرس الأميركي مؤخراً تهدف إلى زيادة تمويل مؤسسات البث الإخباري في أوروبا وأوراسيا، لأن الأميركيين يخشون في حال عدم تمويلها من أن روسيا ستسيطر على البث الإخباري في أوروبا وأوراسيا، وأضاف: «بما يكون الصحافيون الروس الوحيدين الذين يعملون في شكل دائم في جنوب شرقي أوكرانيا ويعرضون من خلال البث المباشر ذلك الدمار الهائل الذي تسببه أعمال القوات المسلحة الأوكرانية وكثائب الحرس الوطني والقطاع الأيمن» الذي لا تخضع وحداته لكيفية الرسمية».

وقال الرئيس الأوكراني قد زعم أن القوات الأوكرانية قد أوقفت عشرات العسكريين الروس المشاركين في العمليات القتالية شرق البلاد، وقال لقناة «bbc»: «نحن لا نحارب الانفصاليين الذين تؤيدهم روسيا، فهي حرب حقيقية مع روسيا. واليوم أسرونا اثنين من العسكريين الروس، ومنذ أسابيع عدة وأشهر أسرنا 20 و 60 جندياً على التوالي من القوات الخاصة الروسية، وهذا دليل إضافي قوي». وتابع بوروشينكو، رداً على سؤال إن كان ينوي استعادة الأراضي الأوكرانية بأساليب العسكرية، «نأنا رئيس سلام، نعمل كل شيء للحفاظ على السلام. لذلك كنت في مينسك، وحضرت محادثات صعبة جداً لـ 18 ساعة من دون توقف في 12 ساعة من هذا العام»، وأكد «نحن مستعدون لتنفيذ كافة الالتزامات التي تضمنتها اتفاقات مينسك الأخرى، ونطالب روسيا بالمثل».

وأعرب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عن أمل موسكو في أن تستخدم واشنطن، بعد زيارة وزير خارجيتها جون كيري إلى روسيا، نفوذها لدفع كييف نحو تنفيذ اتفاقات مينسك.

وقال لافروف في كلمة ألقاها في مجلس الاتحاد الروسي أمس، «نعول على أن تستخدم واشنطن، بعد اللقاءات في سوتشي، نفوذها في أوكرانيا لمنع كييف من القيام بمغامرات عسكرية جديدة ودفعها نحو التمسك بتنفيذ اتفاقات مينسك».

وأوضح الوزير الروسي أن زيارة جون كيري إلى سوتشي سمحت للجانبين بإدراك ضرورة تجنب الخطوات التي يمكن أن تؤدي إلى تعقيد العلاقات الثنائية، مؤكداً أن الطريق الواقعي لتسوية الأزمة الأوكرانية يتمثل في تنفيذ اتفاقات مينسك في شكل كامل، مشيراً إلى أن نظيره الأميركي أكد هذا الموقف خلال زيارته إلى سوتشي في 12 أيار.

وأضاف أن تسوية العديد من القضايا «الحادة» تتوقف على توحيد جهود موسكو وواشنطن، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة تشارك في شؤون أوكرانيا منذ زمن طويل لكن هذه «المشاركة ليست بناءة في بعض الأحيان».

من جهة أخرى أشار الوزير الروسي إلى أن اللجنة الفرعية للشؤون السياسية للأسماء لمجموعة الاتصال الخاصة بتسوية الأزمة الأوكرانية ستعقد اجتماعاً في 22 أيار، وأضاف إنه لا يعتبر سعي جيران روسيا إلى

قررت الحكومة الأوكرانية أمس إيقاف سريان الاتفاقية حول التعاون الثنائي مع روسيا في المجال العسكري والتقني، والتي وقعت في عام 1993.

ويأتي هذا القرار بعد قرار آخر كان الرئيس بيترو بوروشينكو قد اتخذ في حزيران الماضي، فرض من خلاله حظراً على التعاون العسكري مع روسيا بكل أشكاله.

أما روسيا فبدأت بتطبيق خطة شاملة لتوطيد الإنتاج العسكري واستبدال المواد المستوردة وبالدرجة الأولى الأوكرانية الصنع، التي كانت تستخدم سابقاً في الصناعات الحربية الروسية ولا سيما في ما يخص إنتاج المروحيات وطائرات النقل العسكري.

إلى ذلك، أعلن دميتري بيسكوف، الناطق الصحافي باسم الرئيس الروسي أن موسكو ستخضع لإجراءات جوابية لحماية أمنها في حال نشرت أوكرانيا عناصر منظومة الدرع الصاروخية الأميركية على أراضيها.

وكان أمين مجلس الأمن الوطني والدفاع الأوكراني ألكسندر تورتشينوف قد أعلن في وقت سابق من يوم أمس أنه لا يستبعد أن تدرس كييف إجراء مشاورات حول نشر عناصر من المنظومة الأميركية على أراضيها.

وقال بيسكوف للصحافيين رداً على ذلك إنه «إذا كان المقصود هو أن أوكرانيا تخطط لنشر عناصر منظومة الدرع الصاروخية الأميركية على أراضيها فلا يمكن أن يكون موقفنا من هذا الأمر الإيجابياً، كونه يمثل تهديداً للاتحاد الروسي، وفي حال نشر المنظومة سنتخذ روسيا بالضرورة إجراءات جوابية لتأمين أمنها الخاص».

ورداً على تصريح الرئيس الأوكراني بيترو بوروشينكو لقناة «bbc» بأن بلاده لا تقاثل انفصاليين وإنما روسيا، قال بيسكوف: «إن أوكرانيا لا تحارب روسيا بل شعبها»، وأوضح «يجب إدراك، أن كييف تنش مع الأسف حرباً ضد مواطنيها، مواطني أوكرانيا، فهم من يتعرضون للصف، وهم الذين لم كفا السكربتير إلى أنه ليست لدى الكرملين ثقة كبيرة ببوروشينكو بسبب تقاعس كييف عن تنفيذ التزاماتها والاتفاقات الموقعة»، وقال: «إن نقص الثقة يستند للأسف إلى حقائق محددة، والتزامات غير منفذة بعينها، وقصور معين في تنفيذ الوثائق الموقعة».

## رئيس وزراء إيطاليا يضغط على الشركاء الأوروبيين لقبول حصتهم من اللاجئين

اتهم رئيس الوزراء الإيطالي ماتيو رينيتسي دول الاتحاد الأوروبي بالتراجع عن التزامها بقبول حصّة من طالبي حق اللجوء وقال إن عليها أن تظهر جدية في حل مشكلة المهاجرين في البحر المتوسط.

وصفط إيطاليا التي تتحمل النصيب الأكبر من جهود إنقاذ اللاجئين الذين يحاولون عبور البحر المتوسط على شركائها لعقد قمة للاتحاد الأوروبي الشهر الماضي للتوصل إلى حلول مشتركة للمشكلة.

واقترحت المفوضية الأوروبية العمل بنظام الحصص حتى تتشارك الدول الأعضاء عبر استضافة مئات الآلاف من اللاجئين إلى حين تقييم طلباتهم للجوء. وفي الوقت الراهن تتحمل دول قليلة منها ألمانيا والسويد النصيب الأكبر.

من جهتها، قالت بعض الدول أنها تعارض اقتراح الحصص، في حين قال رينيتسي أن هذا الموقف يمكن أن يقوض استراتيجية المنطقة الخاصة بالهجرة، مضيفاً: «أن الاتحاد الأوروبي أقر بأن المشكلة ليست مشكلة إيطاليا وحدها ووافق على إرسال سفن والأّن عليهم أن يقبلوا بنظام الحصص».

وقال رينيتسي أن «بريطانيا قالت على الفور أنها ضده وستسحب... والأّن فرنسا وأسبانيا تخلفان مشكلة في شأن أسلوب حساب الحصص»، مؤكداً أن السعي للتوصل إلى اتفاق بشأن المشكلة بحلول موعد القمة المعتادة للاتحاد الأوروبي في 25 و 26 حزيران يعني أن الاتحاد الأوروبي يتعامل مع الأمر ببطء ولا يرى حاجة للاستعجال.

وكانت دول الاتحاد الأوروبي قد اتفقت يوم الاثنين الماضي على مهمة بحرية تستهدف مهربي اللاجئين من ليبيا، لكن ثارت خلافات بين الدول الأعضاء في شأن بعض بنود الخطة الأوسع للتعامل مع المشكلة والخاصة بحصص الدول من اللاجئين.

وفي السياق، قالت الأمم المتحدة أن نحو 51 ألف مهاجر دخلوا أوروبا من طريق عبور البحر المتوسط هذا العام من بينهم 30500 عبر إيطاليا، فيما غرق نحو 1800 أثناء المحاولة.



## قمة أوباما... ومشيخات الخليج العربي

■ **راسم عبيدات**

قبل أقل من أسبوع انتهت القمة التي عقدت في «كامب ديفيد» بين الرئيس الأميركي باراك أوباما، وزعماء مشيخات الخليج العربي، بناء على دعوة وجهها لهم البيت الأبيض، تلك الدعوة التي سبقها أوباما بتصريحات صحافية حادة أدلى بها للصحافي الأميركي المشهور توماس فريدمان في صحيفة «نيويورك تايمز»، قال فيها لزعماء الخليج العربي إن الخطر على عروشهم ومصالحهم وثرواتهم، يأتي من الداخل نتيجة سياساتهم وغياب الديمقراطية وعدم المشاركة في الحكم والقرار وغياب العدالة الاجتماعية، والبطالة بين الشباب، والتي تدفع بهم إلى أحضان الجماعات التكفيرية كوقود لها، وليس من إيران كما يحاولون القول، والتي أصبحت بمثابة «الفراعة» التي يخيفون بها شعوبهم، بأنها تريد السيطرة على بلدانهم لكي يستمروا في سيطرتهم على بلدانهم شعوباً وثروات.

مما لا شك فيه بأن مشيخات الخليج العربي بذلت جهوداً واسعة قبل مؤتمر «كامب ديفيد» مع أوباما بغية الحصول على «التزام أميركي حازم» بحمايتها، حماية يكون لها صفة التهمة الرسمي، بل والأفضل خطياً، وهي كانت تطمح لضمانات أمنية شاملة، ومعاهدة دفاع مشترك، وكذلك الحصول على أسلحة حديثة ومتطورة كاسرة للتوازنات. ولكن نتائج اللقاء خيبت آمال مشيخات الخليج حيث أن مستشاري البيت الأبيض أبلغوا أوباما بأن لا «اتفاقات أمنية» ولا معاهدات دفاعية» مكتوبة، وبالنسبة إلى السلاح الكاسر للتوازنات، فهذا محكوم ومرتبطة بسبق الإلتزام الأميركي بفتح «إسرائيل» النوعي والإستراتيجي في المنطقة، وبأن أميركا تريد الحفاظ على التوازنات الإقليمية في المنطقة، وهي لن تسمح لطرف معين بالتحكم في القضايا الأمنية والعسكرية والاقتصادية في الخليج.

البيان الختامي للقاء عكس تبايناً في المواقف بين رؤية أميركا لمصالحها في المنطقة، وبين رؤية المشيخات الخليجية، والتي كانت معتقدة بأن أميركا ستخوض الحروب عنها، فأوباما أعاد التأكيد على أن الخطر الأول في المنطقة، هو التهديدات الإرهابية من قبل الجماعات التكفيرية وفي المقدمة منها «داعش» و«النصرة» و«القاعدة» وليست إيران، وإن أميركا ماضية وذاهبة إلى إتمام توقيع اتفاقها مع طهران حول برنامجها النووي في حزيران المقبل، وبغض النظر عن رؤية ومواقف أقرب حلفائها («إسرائيل» والسعودية)، فهي ترى أن توقيع هذا الاتفاق من شأنه أن يحتوي إيران، ويمنعها من إمتلاكها السلاح النووي، وكذلك يمكن مستقبلها من تعاون إيران في حفظ أمن الخليج، وفي حل القضايا والأزمات الإقليمية، وهو يرى كذلك أن من مصلحة دول الخليج تأييد ودعم هذا الاتفاق، والذهاب إلى حوار جاد مع طهران بدل إستعدادها.

البيان الختامي بعيداً من اللغة المعتادة في التأكيد على عمق العلاقات الإستراتيجية بين دول الخليج وأميركا، وتهدد أميركا بحمايتها والدفاع عنها في حال تعرضها لعدوان خارجي، لم يأت بحد جديد سوى الحديث عن العمل على إقامة مناورات عسكرية مشتركة، وكذلك التزود بأحدث الأسلحة، والتي تحرص أميركا على أن تبقى لـ «إسرائيل» اليد الطولى في جانب التفوق التكنولوجي والعسكري.

أميركا لم تطابق مواقفها من القضايا الإقليمية مع دول مشيخات الخليج، ففي القضية اليمنية، رغم الدعم العسكري والسياسي واللوجستي الذي وفرته أميركا ل«عاصفة الحزم» السعودية، لكنها كانت حريصة على حل سياسي تتوافق عليه كل الوان الطيف السياسي اليمني، بينما السعودية كانت تريد أن تبقى هيمنة على اليمن ومتحكمة في الحكم والقرار اليمني، من خلال قيادة يمنية تآمر بأمرها، ويبدو أن أميركا أرادت أن تنقذ السعودية من ورطتها وفشلها في حربها العدوانية على اليمن، والتي باتت تنذر بنقل الحوثيين المعركة لداخل السعودية، وربما تدرج الأمور نحو حرب إقليمية شاملة، لذلك اقترحت ما يسمي بالهدنة الإنسانية لمدة خمسة أيام التي جرى تمديدها تمهيدا لحوار سياسي شامل بين كل مكونات ومركبات اليمن السياسية والمجتمعية من دون القاعدة كجماعة إرهابية تمارس القتل برعاية الأمم المتحدة وإشرافها وليس بإشراف السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي.

وفي القضية السورية كانت مشيخات الخليج ترفض أي حل سياسي للأزمة السورية أو أي دور للرئيس السوري بشار الأسد في رسم مستقبل سورية، معتقدة بأن زهاياها للنموذج الأفغاني في التعامل مع الأزمة السورية، سيمكنها من تعديل أو حسم الميزان العسكري على الأرض، ونمت لديها أوامهم بعد ضخها المال والأسلحة الكاسر للتوازنات والجماعات الإرهابية، وسيطرتها على أدب وجسر الشعور، بأن النظام قاب قوسين أو أدنى من السقوط، وأخذت تعد العدة لعقد مؤتمرات لحلفائها من المعارضة السورية بأطيافها المختلفة في الرياض، لبحث مستقبل سورية ما بعد الأسد، وتحلن كذلك رفضها حضور مؤتمر جنيف، ولكن ما جرى في القلمون، والضربة القاصمة التي وجهها الجيش السوري وحزب الله ل«جبهة النصرة»، وما يسمى جيش الفتح، تثبت أن النظام ما زال قويا ومتماسكا، وأن الحديث عن «عاصفة حزم» خليجية فشلت في اليمن، ستقبر وتفشل في سورية، ولذلك أميركا لم تحسم خياراتها بين الحل السياسي أو العسكري، على رغم أنها تميل إلى حل سياسي وليس عسكرياً في المسألة السورية.

أميركا التي تعلن في شكل واضح بأن الأولوية للحرب على الإرهاب وليس على إيران، توجه صغعة قوية لمشيخات النفط والغاز، تلك المشيخات المتورطة في دعم وتمويل وتسليح الجماعات الإرهابية من ليبيا وفتح و«الين»، من «داعش» و«نصرة» و«قاعدة» وجيش الفتح، و«انصار السنة» وغيرها من السميات والعتاوين لنفس المنتج التكفيري الوهابي.

وهي كانت تراهن على أن أموالها قادرة على تذليل العقبات وشرء المواقف، ولتكتشف بأن دولة باكستان قدمت لها الكثير من الدعم المادي، والمساهمة في دفع تكاليف صناعتها للقنبلة النووية، رفضت المشاركة إلى جانبها في الحرب على

لقد كانت هناك خيبة كبيرة في الملفات الخلافية بين أميركا ومشيخات النفط والغاز العربية، حيث أدركت دول الخليج، متأخرة، أن مفهوم «الشراكة الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة» لا يعادل «اتفاقا سياسيا»، رجحت له طويلاً وأخفقت في حث الجانب الأميركي على رفع سقف الشراكة إلى مستويات أرقى على رغم «توحيد» مصادر ترسانات السلاح الخليجية. أما الملفات الساخنة في الإقليم، إيران وسورية واليمن، وبدرجة أقل ليبيا، فلم يقلح قادة الخليج في التأثير على الموقف الأميركي الداعي للالتزام «بالحل السلمي والتفاوضي» رغم انقضاء أربع سنوات دامية على اعتمام الحل العسكري من دون جدوى.

قد يمر وقت طويل ويستمر القتل والتدمير والتخريب في المنطقة، والتدمير الذاتي، وتتفكك وتتحلل الجغرافيا العربية ويعاد بناؤها خدمة للمشاريع الاستعمارية المشبوهة، ولتصل النار إلى عقر دار مشيخات النفط والغاز العربية، الممولة والمزودة، مالا وسلاحاً وبشرًا، ويصبح الخطر يتهدد عروشها وبلدانها وأمنها واستقرارها ووحدتها الجغرافية، قبل أن تدرك بأن المفاوضات والحوار والحلول السياسية، هي الخيار الأمثل للخروج من الأزمات، وليس القتل والتدمير الذاتي ودعم الجماعات الإرهابية.